International Institute for Higher Studies in Criminal Sciences

المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

سيراكوزا – إيطاليا

مشروع دعم العدالة الجنائية الدولية

مؤتمر

حول

"عدالة مابعد النزاعات المُسلحة والمحكمة الجنائية الدولية"

جامعة الدول العربية

القاهرة– جمهورية مصر العربية

١٥–١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩

موجز عن أعمال وتوصيات المؤتمر

موجز أعمال

مؤتمر عدالة مابعد النزاعات المُسلحة والمحكمة الجنائية الدولية

القاهرة

١٥ – ١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩

عُقِدَ مؤتمر إقليمي حول "عدالة مابعد النزاعات المُسلحة والمحكمة الجنائية الدولية" في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ يناير ٢٠٠٩، وذلك في إطار مشروع مُشترك بين المعهد الدولي للدراسات العُليا في العلوم الجنائية (سيراكوزا، إيطاليا)، والمعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان (شيكاغو، الولايات المُتحدة الأمريكية)، والجمعية الدولية لقانون العقوبات (فرنسا)، وجامعة أيرلندا، بالإشتراك مع جامعة الدول العربية والمجلس القومي لحقوق الإنسان (جمهورية مصر العربية)، وكلية الحقوق جامعة القاهرة، وكلية الحقوق جامعة عين شمس، والمُنظمة العربية لحقوق الإنسان، وذلِكَ بتمويلٍ من المفوضية الأوروبية ومؤسسة ماك آرثر.

حضر هذا المؤتمر ١٥١ مُشاركً يُمثلون ثماني عشرة دولة عربية من بينهم معالي رئيس مجلس الشعب (جمهورية مصر العربية)، ومعالي وزير العدل (جمهورية العراق)، ومعالي وزير العدل (فلسطين)، ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى (جمهورية العراق)، ومعالي النائب العام (مملكة البحرين)، ومعالي وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية (جمهورية مصر العربية)، ومُحافِظ القاهرة، ومُحافظ القليوبية، كما شارك مُمثلو أصحاب المعالي وزراء العدل العرب بالمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، وجمهورية السودان، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ومُمثِل وزارة الخارجية (دولة الإمارات العربية المُتحِدة)، ومُمثِل وزارة الدفاع (دولة الكويت)، ومُمثِل وزارة حقوق الإنسان (الجمهورية اليمنية)، وسعادة المُستشار القانوني لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأعضاء الأمانة العامة، والإدارة القانونية بالجامعة ولفيفٌ من مُمثلي المندوبيات الدائمة للدول العربية بالجامعة.

كما شارك في الافتتاح وأعمال الندوة جمعٌ كبير من الأكاديميين والقُضاة وأعضاء النيابة العامة، والقضاء العسكري، وأكاديمية الشُرطة والمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، ومُمثِلو العديد من المُنظمات الدولية من بينها برنامج الأمم المُتحِدة الإنمائي بالقاهرة UNDP – Cairo وبرنامج الأمم المُتحِدة الإنمائي في بيروت UNDP – POGAR ومكتب الأمم المُتحِدة المعني

بالمُخدرات والجريمة UNODC ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في بيروت OHCHR، ومعهد التدريب والدراسات القضائية (دولة الإمارات العربية المُتحِدة) وجامعة نايف للعلوم الأمنية (المملكة العربية السعودية)، وهيئة الصليب الأحمر الدولي، ومؤسسة فورد، وخُبـــراء دوليـــون، بالإضافة إلى مُمثلي بعض السفارات ومنها الولايات المُتحِدة الأمريكية، والدنمارك والسويد.

أثناء المؤتمر، قَدَمَت إدارة المشروع للمُشاركين كتاباً يتضمن وثائق المؤتمر وكافة التقارير والبحوث التي سَبَقَ إعدادها حول العدالة الجنائية مابعد النزاعات المُسلحة في المنطِقة العربية، كما قَدَمَت إدارة المشروع كتاباً حول المحكمة الجنائية الدولية ونِظامِها الأساسي ووثائق المحكمة وكذلك القانون العربي الاسترشادي للجرائم التي تدخل في إختصاص المحكمة الجنائية الدولية. كما قَدِمَت جمهورية العراق تقرير مُفصل بشأن الإطار القانوني والإجرائي للعدالة الجنائية في العراق.

كما قَدَمَ الخُبراء من مُختلف الدول العربية المُشارِكة أربع عشرة مُداخلة، تم من خلالها عرض لموضوع المؤتمر وأهدافِهِ، بالإضافة إلى عرض لسُبُل تعزيز المعرفة حول مفهوم عدالة ما بعد النزاعات المُسلحة والآليات المُختلِفة التي نشأت في الدول المُختلِفة، وتقديم للمحكمة الجنائية الدولية وطبيعة إختصاصها التكميلي وعلاقتها بالأنظِمة القضائية الوطنية.

كما شَارَكَ السيد لويس أوكامبو المُدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من خِلال مُداخلة مُتلفزة مُسجلة عَبَرَ من خِلالِها عن وِجهة نظر المحكمة في مُجريات العدالة على المُستويين الدولي والعربي.

ولقد شهِدت جلسات المؤتمر حواراً علمياً ومُشاركة بناءة من المشاركين حيثُ قُـدِمَت عـروض وأبحاث ودراسات أعقبها مُناقشات قانونية مُعمقة، وعَبَرَ المـؤتمرون عـن اسـتنكارِهِم للمأسـاة الإنسانية والجرائم الدولية التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني وخاصةً مـا يجـري فـي غـزة، ووجهوا الدعوة إلى المُجتمع الدولي لتحمُل مسؤولياته دعماً للعدالة الجنائية الدولية.

وفي الجلسة الأخيرة وجّه المشاركون الشُكر إلى الجهات المُنظِمة للندوة وخاصةُ جامعـة الـدول العربية والمعهد الدولي للدراسات العُليا في العلوم الجنائية (سيراكوزا، إيطاليا)، والمعهد الـدولي لقانون حقوق الإنسان (شيكاغو، الولايات المُتحدة الأمريكية)، وذلك لحُسن وجودة أعمالها ونتائجها القيّمة، وتقدموا بمجموعة من التوصيات، مُتفقة مع الإطار العام للمشروع ومبادئ شيكاغو للعدالة الجنائية، واختُتِمَ المؤتمر بتلاوة موجز الأعمال والتوصيات الواردة أدناه.

توصيات المؤتمر

١) ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٨ يناير/كانون الثاني لعام ٢٠٠٩ بشأن وقف إطلاق النار في غزة وتوجيه النداء إلى الجِهات الدولية وجامعة الدول العربية لمواصلة العمل على وقف العدوان على غزة وخروج قوات الإحتلال من الأراضي الفلسطينية والتزام كافة الأطراف بقرار وقف إطلاق النار.

٢) دعم قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في ١٢ يناير/كانون الثاني لعام ٢٠٠٩ بإرسال لجنة تقصي الحقائق حول الجرائم المُرتكبة ضد الفلسطينيين في قِطاع غزة بالمُخالفة للقانون الإنساني الدولي.

٣) دعوة الدول العربية إلى دعم اللجنة المُشكلة بموجب قرار مجلس وزراء العدل العرب لجمع الأدلة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قِطاع غزة.

٤) العمل على اعتماد قرار من مجلس جامعة الدول العربية بإرساء الاختصاص العالمي في الجرائم الدولية بصورةٍ واضِحةٍ وثابتةٍ لفائدة القضاء الجنائي الوطني في كافة الدول العربية بما يُعزِز مكانة المحكمة الجنائية الدولية وإنطلاقاً من كون جميع الدول العربية أطرافاً في اتفاقيات جنيف فضلاً عن كون البعض منها أطرافاً في معاهدات أخرى معنية بالإختصاص العالمي بشأن جرائم دولية مُحددة.

٥) توجيه النداء إلى مجلس وزراء العدل العرب والأمانة الفنية لمواصلة جهودِهِما المُميزة في مجال العدالة الجنائية في الدول العربية.

٦) حث الدول العربية والمُنظمات الدولية على ضرورة مُساندة العراق وتقديم يد العون لهُ لمواصلة العمل من أجل ترسيخ مبادئ العدالة الجنائية وإنصاف وتعويض الضحايا.

٧) دعم السودان في سعيهِ إلى بسط إختصاصِهِ القضائي على ما إرتُكِبَ من جرائم في إقليم دارفور، وإرساء أسس المصالحة الوطنية، وإنصاف وتعويض الضحايا.

٨) دعوة الدول العربية إلى سن التشريعات الوطنية لضمان تتبُع ومُلاحقة ومُحاكمة مُرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

٩) أهمية زيادة الوعي والمعرِفة بين الأكاديميين والقانونيين والإعلاميين حول مفهوم عدالة ما بعد النزاعات المُسلحة، ودور المحكمة الجنائية الدولية في العدالة الدولية بإعتبارِها قضاءً مُكملاً للأنظِمة القضائية الوطنية وأخذاً في الاعتبار أن وجود قضاء

وطني قادر على التعامل مع الجرائم الدولية الوارِدة في نِظام روما الأساسي لهو خير وسيلة لضمان سيادة الدول القضائية.

١٠) حث دول العالم ومِنها الدول العربية على الإنضمام إلى نظام روما الأساسي المُنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن ضرورة تعديل القوانين الجزائية لكي تسمح بإنفاذ نِظام روما الأساسي على المستوى الوطني استهداءً بتجارُب الدول المُصادِقة.

١١) عملاً على ترسيخ مبادئ العدالة الجنائية الدولية، وإنفاذاً لأحكام القانون الإنساني الدولي بين كافة الشعوب دون تفرِقةٍ أو تمييز، يوصي المُشاركون في هذا المؤتمر بأهمية توفير كافة مظاهِر الاستقلال اللازِمة للمحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة قضائية مُستقِلة وإتخاذ كل ما يلزم من إجراءات من شأنها الحد من تسييس القضاء الجنائي الدولي.

١٢) التأكيد على أهمية التصديق على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ومُكافحة الجريمة والتعاون الجنائي الدولي، فضلاً عن ضرورة إدراج الجرائم الدولية في التشريعات الوطنية درءاً لإفلات مُرتكبيها من العِقاب.

١٣) إنشاء علاقة تعاون بين الأنظِمة العدلية والقضائية في مُختلف الدول العربية وتبادُل الخِبرات الفنية بين الدول وتفعيل الاتفاقيات الثنائية ومُتعدِدة الأطراف من أجل تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وتعزيز حقوق الإنسان.

١٤) دعم جهود مؤسسات المُجتمع المدني في مجال إنفاذ ودعم العدالة الجنائية وتعزيز التعاون في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بين الآليات الحكومية المعنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجان الوطنية للقانون الإنساني الدولي والمُنظمات غير الحكومية المعنية.

١٥) ضرورة الإهتمام بتدريس مواد القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والعدالة بشكل إلزامي في البرامج الجامعية والكليات العسكرية وأكاديميات الشُرطة والمعاهد القضائية في الدول العربية.

١٦) توفير الدعم المادي والمعنوي لمشروع "العدالة ما بعد النزاعات المُسلحة".

في الختام كَرَرَ المشاركون شكرهم لمقام جامعة الدول العربية الممثل بشخص معالي الأمين العام ومساعديه وطاقم الإدارة القانونية لاستضافتهم الكريمة وحسن تكريمهم وللجهد الذي بذلوه لانجاح هذا اللقاء.

كما وجّهوا شكرهم إلى المعهد الدولي للدراسات العُليا في العلوم الجنائية مُمثلاً في شخص رئيسِهِ البروفيسور محمود شريف بسيوني، وكذلك الجهات المانحة وإلى المنظمات والخبراء الذين شاركوا وأغنوا اللقاء بمحاضراتهم ومداخلاتهم.